آفاق سياسية

كتاب غير دوري يصدر عن المركز العربي للبحوث والدراسات

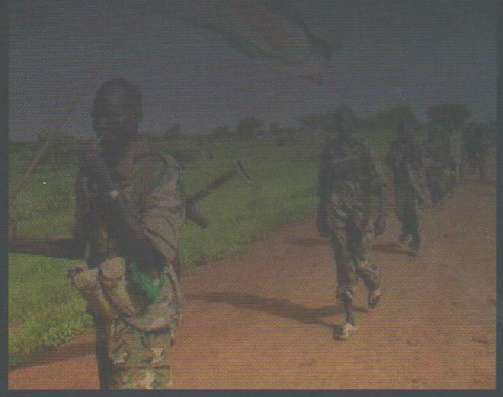

تشابكات العالم المعاصر
السيد يسين

ما بين البيئة التنافسية وأدوات الأختراق: الانتخابات الرئاسية 2014
د. يسري العزباوي

سد النهضة وفشل المحادثات..التداعيات والآفاق
د.أيمن السيد عبد الوهاب

خطة كيري... هل تنجو من لعنه التسوية؟!
د. عبد العليم محمد

بعد ثورات الربيع العربي - صعود القاعدة في مصر والعالم العربي
د. كمال حبيب

حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط
د. نورهان الشيخ

العدد الثاني - فبراير 2014

آفاق سياسية

كتاب غير دوري يصدر عن :
المركز العربى للبحوث والدراسات

العدد الثاني ـ فبراير 2014

رئيس مجلس الإدارة
عبد الرحيم على

رئيس التحرير
السيد يسين

المستشار العلمى
د.يسرى العزباوى

سكرتيرا التحرير
بسام صلاح
هانى سليمان

المستشار الفنى
أنس الديب

سكرتارية إدارية
ليليان رضا

دعوة للباحثين المصريين والعرب

يفتح المركز أبوابه على مصراعيها للباحثين والخبراء بتقديم مقترحاتهم وإسهاماتهم البحثية، وذلك وفقًا للمعايير العلمية المتعارف عليها فى الأوساط الأكاديمية.

للاتصال والمراسلات:

الدقى ـ الجيزة ـ جمهورية مصر العربية
٥٧ شارع مصدق الدقى
تليفون: ٣٧٦١١١٢١ ـ ٣٧٦١١١٦١ فاكس: ٣٧٦١١١٨١
Homepage: www.acrseg.org
E. mail: info@acrseg.org

فهرس العدد

كلمة التحرير : تشابكات العالم المعاصر ..... السيد يسين 4

دراسات العدد :

ما بين البيئة التنافسية وأدوات الأختراق : الانتخابات الرئاسية 2014 ... د. يسري العزباوي 8

تغير الأدوار الإقليمية وتآكل القوة الناعمة لحكومة العدالة والتنمية التركية (2011-2013) ..... د. علي جلال معوض 27

أفاق مصرية :

سد النهضة وفشل المحادثات..التداعيات والآفاق ..... د.أيمن السيد عبد الوهاب 46

الثورة ودبلوماسية الاستثمار والمساعدات..... إبراهيم نوار 54

آفاق عربية :

خطة كيري... هل تنجو من لعنه التسوية؟!..... د. عبد العليم محمد 66

بعد ثورات الربيع العربي ـ صعود القاعدة في مصر والعالم العربي... د.كمال حبيب 75

تونس.. فرص الانتقال إلى الديمقراطية وعوائقه..... عاطف السعداوي 82

آفاق دولية :

حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط..... د. نورهان الشيخ 94

جنوب السودان ـ مستقبل محفوف بالمخاطر..... د. أيمن شبانة 102

حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط

د. نورهان الشيخ

أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

منذ أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠ ساد الاعتقاد بأن روسيا لم تعد قادرة على حماية حلفائها، أو ممارسة تأثير فى قضايا المنطقة، وأن الولايات المتحدة هى الفاعل الأوحد فى الشأن الدولى والإقليمى. وقد تأكد هذا الانطباع مع ضربات الناتو على صربيا عام ١٩٩٩، والاحتلال الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣، وضربات الناتو على ليبيا عام ٢٠١١. إلا أن الموقف الروسى من الأزمة السورية جاء مغايراً للتوقعات وأقرب للمواقف السوفيتية فى زمن الحرب الباردة، عندما كانت موسكو تقف بحسم فى مواجهة واشنطن لحماية مصالحها وحلفائها. فسوريا حليف استراتيجى هام وموطئ قدم لروسيا يعنى التفريط فيها خسارة الشرق الأوسط برمته، وهو أمر لا يمكن تصوره بالنسبة لموسكو. ورغم النشاط الدبلوماسى الواضح الذى شهدته الدبلوماسية الروسية فى المنطقة منذ تولى فلاديمير بوتين السلطة فى روسيا مطلع عام ٢٠٠٠، والقفزات التى شهدها التعاون الاقتصادى والتقنى بين روسيا وعدد من دول المنطقة، فإن الكثيرين لم يلمسوا الصعود الروسى إلا مع الأزمة السورية.

فموسكو ترى أن واشنطن تسعى إلى إحكام قبضتها على المنطقة ووضع حدا للشراكة العربية المتنامية مع القوى الآسيوية وفى مقدمتها روسيا، وذلك من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً، وإضعاف القوى الإقليمية المهمة العربية وغير العربية الكبرى، وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها ولا تمثل خطرا على مصالحها. وأن تدخلا أمريكياً فى سوريا قد يكون مقدمة «لصوملتها» وتفتيتها، الأمر الذى يُخرج سوريا كما خرج العراق من المعادلة الإقليمية بعد أن كانت فاعلا رئيسيا ومهما بها، ويفتح الباب أمام تصفية الحسابات القديمة بين الولايات المتحدة وإيران وكسر شوكة طهران.

انطلاقا مما سبق، رفضت موسكو رفضاً قاطعاً أى تدخل خارجى مباشر أو غير مباشر

فى الأزمة السورية، واستخدمت الفيتو داخل مجلس الأمن ثلاث مرات للحيلولة دون ذلك. وأكدت على حتمية الحل السلمى وجلوس كل الأطراف المعنية على طاولة المفاوضات. فروسيا ترى أن ما يحدث فى سوريا هو «نزاع داخلى مسلح» أو حرب أهلية، وأن بشار الأسد لا يتحمل وحده مسئولية العنف وإنما يتحمل الطرفان، السلطة والمعارضة، مسئولية ما يحدث فى ظل العنف المتبادل بينهما. كما أكدت على دور الطرف الثالث وأن النزاع ليس فقط بين النظام والمعارضة وأن هناك ما يسمى «القوة الثالثة" وهي تنظيم "القاعدة" وتنظيمات إرهابية مقربة منه مثل جبهة النصرة، التى تنامي نشاطها على نحو ملحوظ وأصبح يهدد ليس فقط سوريا وإنما الأمن الإقليمي. وإن استخدام القوة بشكل واسع ضد الآلاف من المقاتلين المدربين والمسلحين بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها من الدول الغربية، بالإضافة إلى السعودية وقطر وتركيا الذين يحاولون إسقاط السلطة الشرعية، أمر مبرر من وجهة نظر موسكو. وهو موقف يختلف جذرياً عن الموقف الغربى الذى حمل بشار الأسد وحده مسئولية العنف والمذابح فى سوريا، وفقد الأمل فى الحل السلمى ليتجه إلى الدعم العسكرى للمعارضة من أجل الإطاحة ببشار.

لقد كانت الأزمة فى سوريا كاشفة لفاعلية الدور الروسى فى المنطقة، ومثلت نقطة تحول مفصلية أوضحت استعادة روسيا لمكانتها كقوة كبرى مؤثرة فى شئون المنطقة خاصة بعد المبادرة التى أطلقتها لتدمير الأسلحة الكيماوية السورية مقابل وقف الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا وعقد مؤتمر جينيف٢، لتنزع فتيل التوتر وتبعد شبح حرب مدمرة كانت تهدد المنطقة بأسرها. ولتبدو روسيا وكأنها تقود مسار الأحداث بعد أن سلمت القوى الدولية والإقليمية الأخرى بالرؤية الروسية القائمة على ضرورة الانتقال السلمى للسلطة كطريق وحيد لتسوية الأزمة السورية واحتواء تداعياتها الكارثية.

وعلى حين تشير مجموعة من المؤشرات إلى أن النفوذ الروسى سوف يتصاعد فى المنطقة خلال المرحلة المقبلة بفعل مجموعة من العوامل التى تدفع فى هذا الاتجاه، تظل هناك مجموعة من التحديات والقيود التى تواجه الدور وتحد من صعوده وحركته.

ترى موسكو أن واشنطن تسعى إلى إحكام قبضتها على المنطقة ووضع حد للشراكة العربية المتنامية مع القوى الآسيوية، وذلك من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافيا وسياسيا، وإضعاف القوى الإقليمية المهمة العربية وغير العربية الكبرى، وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها ولا تمثل خطرا على مصالحها.

أولاً: العوامل التى تعزز الدور الروسى:

تتضافر مجموعة من العوامل التى تدعم الدور الروسى فى المنطقة وتشير إلى تصاعده فى المستقبل، أهمها:

١- استعادة روسيا لمكانتها كإحدى القوى الكبرى والتغير فى موازين القوى العالمية

شهد العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين بدء حقبة جديدة فى العلاقات الدولية تتضمن تحولاً تدريجياً إلى نظام دولى متعدد القوى ذات صبغة آسيوية واضحة. فالنجم الأمريكى أخذ فى الأفول منذ منتصف العقد الماضي، حيث تتراجع الهيمنة الأمريكيةَ فى ضوء إلحاح مشكلاتها الاقتصادية الداخلية والفشل النسبى لنزواتها الخارجية خاصة فى العراق. يتزامن هذا مع ميل واضح فى ميزان القوى الاقتصادية لصالح آسيا، لاسيما في ضوء الأزمة المالية التى كادت تعصف بالكيان الأوربى الموحد،

فى الوقت الذى تتصاعد قدرات دول أخرى مثل روسيا والصين وغيرها من القوى الآسيوية الهامة والفاعلة إقليمياً، التى ترغب فى لعب دور مؤثر فى إطار نظام دولى أكثر توازناً وعدالة.

فقد استعادت روسيا مكانتها كقوة كبرى فاعلة ومؤثرة إقليمياً ودولياً، قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إراداتها فى هذا الخصوص، عادت روسيا لتلعب دوراً وتتخذ مواقفاً واضحة فى العديد من القضايا الدولية والإقليمية، وذلك عقب حقبة من التخبط والسكون شهدت تراجعاً واضحاً فى الدور الروسى على الصعيدين الدولى والإقليمى، وانهيار سريع فى القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية، ودرجة حادة من عدم الاستقرار السياسى لم تشهدها روسيا منذ انتهاء الحرب الأهلية وإعلان قيام الاتحاد السوفيتى مطلع العشرينات من القرن الماضى. واستطاعت موسكو تحجيم الولايات المتحدة وإعاقة حركتها فى مواقف عدة كان من أبرزها أزمة أوسيتيا الجنوبية ٢٠٠٨ ثم الأزمة السورية، الأمر الذى أكسبها احترام الدول الأخرى وأعاد الثقة فى روسيا كشريك فاعل وهام.

٢ـ موقف روسيا من ثورة ٣٠ يونيو وتنامى الإرهاب فى المنطقة

كان للموقف الأمريكى المنحاز صراحة لجماعة الأخوان الإرهابية وتحدي واشنطن وتجاهلها الإرادة الشعبية المصرية نقطة تحول مفصلية تتضمن إعادة صياغة شاملة للتحالفات الإقليمية والدولية بالمنطقة. فقد عزز هذا الموقف من ضرورة تدعيم العلاقة مع روسيا باعتبارها شريك "محترم" لا يتدخل فى الشأن الداخلى للدول العربية ولا يتلاعب باستقرار هذه الدول والتوازنات العرقية والدينية والمذهبية داخلها لخدمة مصالحه على حساب أمن دولنا والأمن والاستقرار الإقليمى. إن الانكشاف الأمريكى والغربى كان لصالح التوجه شرقاً عامة وفى مقدمته الاتجاه لروسيا، يدعم هذا إن نقاط الالتقاء والتقارب المصلحى أصبحت أعظم وأكثر حيوية للطرفين العربى والروسى.

وقد جاء هذا الموقف الروسى نتيجة مجموعة من الاعتبارات، أهمها:

ـ كان لروسيا تقييم سلبى للثورات العربية. فقد رأت موسكو أن ما يحدث فى مصر وباقى دول الثورات العربية يشبه إلى حد كبير الثورات الملونة التى حاولت الولايات المتحدة افتعالها فى دول الكومنولث لتعزيز القطيعة بينها وبين الماضى السوفيتى. فلم تكن روسيا مرحبة بتلك الثورات بل ورأت أن لها آثارا كارثية على المصالح الروسية وعلى المنطقة بأسرها.

ـ أدت التطورات التى أعقبت الثورات، وتزايد الانفلات الأمنى وتصاعد عدم الاستقرار السياسى والتدهور الاقتصادى الحاد، إلى تقييم سلبى جداً من جانب القيادة السياسية الروسية لمرحلة ما بعد الثورات وأكدت المخاوف الروسية السابقة.

ـ كما قبل الإخوان وتيار الاسلام السياسى بقيادة تركيا للمنطقة العربية وبالتبعية لها، ولم تكن روسيا لتستريح لقيادة دولة فى حلف شمال الأطلنطى لمنطقة جوار شبة مباشر لها، خاصة مع الماضى الصراعى الطويل بين الإمبراطورية العثمانية وروسيا القيصرية، والتوتر الذى تشهده العلاقات الروسية التركية نتيجة تناقض مواقف البلدين من الأزمة

السورية.

- تخوفت روسيا أيضاً من صعود تيار الاسلام السياسى ووصوله إلى السلطة فى بعض دول المنطقة، خاصة وإنها تدرج جماعة الإخوان المسلمين وعدد من الجماعات الإسلامية المتشددة ضمن قائمة المنظمات الإرهابية لديها. ورأت أن هذا سيؤدى إلى توسيع نشاط القاعدة والجماعات الإرهابية والمتطرفة، وسيكون لهذا أصداء فى الداخل الروسى الذى لا يزال يعانى من الإرهاب في أعقاب الموجات العنيفة من عدم الاستقرار فى منطقة القوقاز الروسى طوال التسعينات. ورغم استخدام موسكو القوة بصرامة للقضاء على الإرهابيين فى تلك المنطقة، ومكافحة الإرهاب في أراضيها الجنوبية فى القوقاز بشتى الوسائل الأمنية والتنموية، مازال الإرهاب جرح يدمى القوقاز وروسيا.

- وفى هذا السياق تبدى موسكو استعدادها للتعاون من أجل القضاء على الإرهاب وترحب بالإجراءات التى تتخذها الحكومة المصرية لإستئصاله من سيناء والعمق المصرى، حيث تدرك القيادة الروسية خطورة الإرهاب فى المنطقة وأشار الرئيس بوتين صراحة إلى خطورة الوضع فى سيناء ليس فقط على مصر ولكن على المنطقة ككل. ويتيح هذا فرصاً لتعاون أمنى واستخباراتى واسع النطاق بين روسيا وعدد من الدول العربية وفى مقدمتها مصر، وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب. وقد بدا ذلك واضحاً فى تعاون موسكو مع مصر لكشف المخططات الأمريكية الإسرائيلية الأوربية لدعم النشاط الإرهابى لجماعة الأخوان والجماعات المتطرفة المتحالفة معها، والاجتماعات التى عقدتها القوى الثلاث لهذا الغرض.

٣- الآفاق الرحبة للتعاون العربى الروسى

استطاعت روسيا خلال العقدين الماضيين أن تقدم نفسها كدولة أوربية أرثوذكسية ذات اقتصاد سوق حرة وتعددية حزبية، وأن تتجاوز عقدة الدولة الشيوعية التى تنكر الدين فى تعاملها مع دول المنطقة، والتى كان يروج لها ويضخمها الغرب. وقد أدى هذا إلى تجاوز حائل نفسى هام بين روسيا والعرب. كما أصبحت السياسة الروسية أكثر برجماتية وأكثر تحرراً من القيود الأيديولوجية بل والسياسية، ووضعت روسيا معياراً موضوعياً للتعاون مع أى دولة ألا وهو العائد الاقتصادى من التعاون.

وفى هذا الإطار، شهدت المصالح المتبادلة بين روسيا ودول المنطقة نمواً واضحاً، واستطاعت موسكو إعادة بناء علاقاتها مع عدد كبير من الدول العربية تتضمن حلفائها التقليديين وفى مقدمتهم الجزائر وسوريا وليبيا ومصر، والشركاء الجدد مثل دول الخليج والأردن والسودان. وأصبح لروسيا مصالح حقيقة تسعى للحفاظ عليها وتنميتها حتى مع تغيير النظم الحاكمة فى بعض الدول العربية فى أعقاب الثورات. وترتبط المصالح الروسية بثلاثة قطاعات رئيسية، وهى: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون التقنى فى المجالات الصناعية والتنموية، والتعاون العسكرى.

من ناحية أخرى تزداد أهمية الشراكة مع روسيا بالنسبة للدول العربية. فهناك آفاق رحبة للتعاون الروسى العربى فى مجالات الطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء، وتطوير البنية الصناعية العربية. وهو التعاون الذى بدء بالفعل على نطاق محدود لا يتفق مع

استطاعت موسكو تحجيم الولايات المتحدة وإعاقة حركتها فى مواقف عدة كان من أبرزها أزمة أوسيتيا الجنوبية 2008 ثم الأزمة السورية، الأمر الذى أكسبها احترام الدول الأخرى وأعاد الثقة فى روسيا كشريك فاعل وهام.

احتياجات الدول العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقنى فى هذا المجال. يضاف إلى هذا، حاجة الدول العربية للدعم السياسى الروسى فيما يتعلق بقضايا المنطقة خاصة القضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة وخارجها حيث يتسم الموقف الروسى بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربى فى مواجهة التحيز الأمريكى الدائم لإسرائيل.

ثانياً: التحديات والقيود التى تواجه الدور الروسى فى المنطقة

فى حين تدفع العوامل السابقة إلى مزيد من التعاون والتقارب بين روسيا ودول المنطقة، تبرز تحديات عدة للدور الروسى، بعضها ينبع من رؤية روسيا لدورها دولياً وإقليمياً وحدود المواجهة مع الولايات المتحدة، والبعض الآخر ناجم عن مقاومة بعض القوى الدولية والإقليمية للدور الروسى باعتباره يهدد وجودها ومصالحها فى المنطقة.

(١) رؤية روسيا لحدود دورها فى المنطقة

لقد عادت روسيا كقوة كبرى ولكن برؤية وأولويات لسياستها الخارجية تختلف جذرياً عن تلك التى حكمت السياسة الخارجية السوفيتية على مدى ما يزيد عن سبعين عاماً. فروسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمنى أو عسكرى ينافس الوجود الأمريكى المكثف فى المنطقة العربية، وإنما إلى شراكة استراتيجية بالمعنى الاقتصادى والتقنى ذات عائد اقتصادى مباشر لروسيا، وعائد تنموى حقيقى لدول المنطقة. وهى لا تطمح إلى مناوئة الولايات المتحدة وإنما إلى حماية مصالحها وأمنها القومى بمفهومه الواسع، والذي يتضمن، ليس فقط الأمن العسكري بمعناه التقليدى، وإنما أبعاداً أخرى من أبرزها أمن الطاقة.

وذلك خلافاً لرؤية القيادة فى فترة الاتحاد السوفيتى والتى كان يهيمن عليها الاعتبارات الأيديولوجية ومقتضيات المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة. ويبدو هذا طبيعياً فى ضوء زوال التناقض الأيديولوجى بين موسكو وواشنطن بانهيار الاتحاد السوفيتى وتحول

العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى التفاهم الاستراتيجي الذى لا يخلو بالطبع من خلافات أو اختلاف فى الرؤى والسياسات.

فرغم زوال التناقض الأيديولوجى ووجود تفاهمات مشتركة بين البلدين، فإن التناقض الحضارى والمصلحى مازال قائماً بينهما، وهناك فجوة بين السياسة الأمريكية والموقف الروسى المتوازن تجاه العديد من القضايا التى ترى واشنطن مساراً وحيداً لها يتفق ومصالحها هى فقط، وترى فى استبعاد روسيا وغيرها من القوى الدولية أمراً ضرورياً لتحقيق أهدافها بالكامل.

فالسياسة الروسية تنطلق من رؤية تقوم على التعاون وليس المواجهة والصراع مع الولايات المتحدة كما كان الحال فى ظل الاتحاد السوفيتى، ولا التبعية كما كان الحال فى فترة الرئيس الأسبق بوريس يلتسين. فلم يعد هناك شرق أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تقود العالم من بينها روسيا، والتى ترتبط بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الكبرى. ورغم تأكيد روسيا الدائم على معارضتها للنظام الأحادى القطبية وأهمية وجود نظام دولى متعدد القوى، يتسم بالعدالة واحترام القانون الدولى والشرعية الدولية وبدور أوسع للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، فإن روسيا ترتبط بمصالح استراتيجية وحقيقية مع الولايات المتحدة.

في هذا السياق، يظل هناك حد لما يمكن أن يصل إليه الخلاف بينهما، حيث تحرص البلدان على عدم تجاوز الأمر حد المواجهة الدبلوماسية، وأن لا يصل بأى حال من الأحوال للمواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين، وأن لا تتجاوز الخلافات بينهما حد الخلاف بين الشركاء. ومن ثم فإن هناك حدودا للمواجهة الروسية الأمريكية ويقتصر الأمر فى أقصى درجاته على المواجهة الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة وقد يصل الأمر حد المشادات اللفظية، واستخدام "الفيتو" ضد الإرادة الامريكية فى مجلس الأمن دون أن يُترجم هذا إلى مواجهة عسكرية روسية أمريكية أو حتى توتر حاد فى العلاقات بينهما؛ إنطلاقاً من وجود مصالح استراتيجة تربط البلدين لا يجوز المساس بها أو تهديدها نتيجة خلافات تكتيكية يمكن تجاوزها.

ولقد أكد الرئيس بوتين ذلك فى أكثر من مناسبة حيث أشار إلى أن "روسيا لا تنوى منازعة أحد، ولكنها تملك أن تؤثر على عملية تشكيل النظام العالمى الجديد لكى يكون صرح العلاقات الدولية المستقبلى متوازناً". و"أن الولايات المتحدة وروسيا أكبر دولتين نوويتين فى العالم، ومن هنا فإن كلاً منهما شريك طبيعى للآخر فى التعامل مع قضايا الأمن الدولى ومنع انتشار الأسلحة النووية. وفى حل مشاكل الإرهاب الدولى، وبينهما علاقات اقتصادية كبيرة...".

لا تسعى روسيا إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمنى أو عسكرى ينافس الوجود الأمريكى المكثف فى المنطقة العربية، وإنما إلى شراكة استراتيجية بالمعنى الاقتصادى والتقنى ذات عائد اقتصادى مباشر لروسيا، وعائد تنموى حقيقى لدول المنطقة.

وقد عكست أزمة أوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨ حرص واشنطن أيضاً على عدم التصعيد مع موسكو، حيث شهدت الأزمة مواجهة حادة بين الولايات المتحدة وروسيا، خرجت منها الأخيرة منتصرة دبلوماسياً لتؤكد كون روسيا لاعباً دولياً لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومى، ولتصحح بعض الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقة أكثر تكافئاً بين شريكين على قدم المساواة فى إطار نظام متعدّد القوى ينهى الاحتكار

والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي. وهو ما تأكد مرة أخرى خلال الأزمة السورية وتراجع واشنطن عن الضربة العسكرية التى توعدت بها دمشق لتؤكد أنه ليس فقط روسيا الحريصة على عدم التصعيد وأن واشنطن لا تقل حرصاً على ذلك من موسكو، وأن العلاقة بينهما تنتقل إلى ندية حقيقية وتوازن فعال.

(٢) مقاومة الولايات المتحدة وحلفاءها الإقليميين للدور الروسى

إن الهيمنة الأمريكية على شئون المنطقة وحجم النفوذ الأمريكى بها ورغبة الولايات المتحدة في أن تكون اللاعب الأوحد بالمنطقة يعد محدداً أساسياً لتوجهات روسيا إزاءها. فقد تزامن انهيار الاتحاد السوفيتي مع حرب الخليج الثانية والتدخل العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج العربى، الأمر الذى عزز من الهيمنة الامريكية على شئون الشرق الأوسط وخاصة عملية التسوية السلمية وذلك فى ظل حرص الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط الوحيد فى هذه العملية وذلك منذ مبادرة كارتر في أكتوبر ١٩٧٧. صحيح أن أزمة الخليج الثانية فرضت ضغوطاً دولية وإقليمية من أجل تضافر الجهود وتدخل كافة الأطراف المؤثرة في التسوية السلمية للصراع، إلا أنه كان واضحاً منذ البداية أن الاتحاد السوفيتى هو الراعى "الثانى" لعملية السلام بعد الولايات المتحدة، وأن دوره محدود وشكلي. كما أن الولايات المتحدة عادت لتنفرد بدور الوسيط الأوحد فى المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، والأردنية الإسرائيلية ولم يكن لروسيا دور فى الاتفاقات التى تم التوصل إليها. وقد تأكد ذلك عندما لم توجه دعوة للرئيس بوتين لحضور مؤتمر شرم الشيخ بشأن عملية التسوية السلمية عام ٢٠٠٠.

والواقع أن القيادة الروسية تدرك أن الولايات المتحدة هى الفاعل الأساسى فى المنطقة وفى عملية التسوية ولا تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة فى ذلك، وإنما إلى المساعدة وبذل جهود قد تسهم فى التوصل لتسوية شاملة تحقق الأمن والاستقرار فى المنطقة.

من ناحية أخرى، ترفض إسرائيل أى وساطة غير تلك الأمريكية، ولا تمتلك روسيا إمكانيات للتأثير والضغط على تل أبيب، وما يتردد عن كون اليهود الروس المهاجرين فى إسرائيل ورقة ضغط فى يد روسيا على الحكومة الإسرائيلية هو أمر ينقصه الدقة ويحتاج إلى مراجعة.

فصحيح أن عدد المهاجرين الروس فى إسرائيل يبلغ أكثر من مليون نسمة من أصل مجموع السكان البالغ ٦,٢ مليون نسمة بنسبة ١٦٪، وينخرطون فى حزب للناطقين بالروسية وهو حزب "إسرائيل بيتنا" الذى يتزعمه أفيجدور ليبرمان، الذى فاز بثالث أكبر عدد من الأصوات فى الانتخابات الإسرائيلية لعام ٢٠٠٩ وتولى منصب وزير الخارجية فى الحكومة الإسرائيلية. كما أن لديهم العديد من الصحف قدر عددها عام ١٩٩٥ بحوالى خمسون صحيفة وجريدة باللغة الروسية تعكس درجة يعتد بها من التمايز والشعور بالاستعلاء الثقافى على ما عداهم من المهاجرين اليهود خاصة الشرقيين والإثيوبيين. ولديهم أيضاً قناة إذاعية ناطقة باللغة الروسية "Reqa"، وهو ما يعكس حرصهم على استمرار التواصل مع ثقافتهم ولغتهم الروسية خاصة هؤلاء الذين هاجروا فى مطلع التسعينات.

إلا أنه لا يمكن اعتبارهم ورقة ضغط يمكن لموسكو استغلالها فى مواجهة إسرائيل حيث إن اكتراثهم بمصالح روسيا وتوجهات السياسة الروسية فى المنطقة، مازال محل شك ولا يمكن التعويل على ولاءهم لروسيا باعتباره أمراً مشكوك فيه أيضاً.

إن افتقار روسيا لإمكانيات التأثير والضغط على الطرف الإسرائيلى من ناحية، ورغبة إسرائيل والولايات المتحدة فى الانفراد بإدارة عملية التسوية على النحو الذى يحقق مصالحهما فقط، والحيلولة دون تدخل أى

طرف ذى موقف إيجابى وداعم للقضية الفلسطينية والذى يعنى السير فى طريق التسوية العادلة، من ناحية أخرى، يمثل عائقاً أساسياً لتفعيل الدور الروسى كراعى ثان لعملية السلام وعضو اللجنة الرباعية للتسوية السلمية بالمنطقة. إلا أن هذا لا يقلل بأى حال من الأحوال من أهمية الدعم الدبلوماسى والفنى الروسى للسلطة والحكومة الفلسطينية لا سيما فى مواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، وسلبية الموقف الأوربى وتبعيته لهذه الضغوط كتوجه عام.

وعلى الدول العربية من ناحية أخرى تفعيل علاقاتها بموسكو بهدف جذب تأييدها الكامل والفعال للقضايا العربية، وهو ما يقتضى ربط روسيا بشبكة من المصالح الاقتصادية، تصبح قوة دافعة وضاغطة لتحركها الفاعل فى المنطقة. ونشاطاً دبلوماسياً وإعلامياً عربياً مكثفاً؛ لكي يضمن العرب تعبيراً صادقاً عن مصالحهم وقضاياهم، وتعبئة للرأى العام فى روسيا بما يخدم هذه المصالح.

إن منطقتنا تمر بمرحلة تحول هامة فى تاريخها وعلينا فهم معطيات ومستجدات الواقع الإقليمي والدولي للمحافظة على مصالحنا وجذب تأييد الدول الكبرى التى من المنتظر أن يتزايد دورها ويصبح أكثر تأثيراً في الشئون الدولية والإقليمية للقرن الحادي والعشرين. إن عودة روسيا وبقوة، كشريك وفاعل رئيسي في قضايا المنطقة، أحد أبعاد ميلاد نظام عالمي جديد متعدد القوى أكثر توازناً، وأكثر عدلاً وإنصافاً، وعلينا نحن العرب القراءة المبكرة للمتغيرات الإقليمية والدولية حتى نستطيع تعظيم فرصنا ومكاسبنا من هذه التغيرات.